

مقتل القتل أو التمسك بالآخرة وتعتبر في ذمة المكره على إتيان  
سأله به وهو في المكره من ذلك عطلاً أو متناعاً من الفصل قبل الحق  
أو لم يأت الحق بلحق المشرع وأولى المكره به متعلقاً بنفساً أو عضواً أو حقاً  
عامةً بقدمه به الرضا فلما كره على بيعه أو اجارة أو اقراره قبله أو تريب  
شديد أو حبس ففصلتم ثم نزل الآخرة فإن شاء امضاه وإن شاء فسخه  
وإن قبض المومن ولو عاقره أو اجارة فإن يهلك المبيع في يد المشتري فهو  
غير ملكه فله بيعه فملكه إن يصفى للمكره وإن أكره على طلاق أو عتاق  
فمنع وقوعه ويبيع بقيمة العبد ونصف المهر إن كان الطلاق قبل الدخول  
فإن أكره على تريب الخمر أو كل الميتة أو الكفر أو التلا في مال مسلم بالمجس  
والضرب فليس يكره إلا أن يكره بآثاره ونفسه أو عضوه فيسيه  
إن يفصل وضمان ما تلف على المكره وإن صبر على التلف أتم الألف  
فإنه يوجب فإن أكره ياقتل على القتل لم يفصل ويصبر على القتل فإن قتل  
أتم والقصاص على المكره وإن أكره على الردة لم تبين أصته منه وإن أكره

وان أكره على التلاخل أو غيره **كتاب الدعوى**  
على الخصومة والمدعى عليه من يتبعه الخصومة ولا بد أن يكون الذم  
بيته معلوم بالحق والتمسك فإن كان دعماً أو كرامة بمطالبة وإن كان  
عينا كحق المدعى عليه لخصمه بها فإن لم يكن حاضرة ولم يرضها ولا يرضها  
عقاراً كدفعه وده الأربعة وبما أصحها أو تسبهم للمجدد وذلك  
المجلة واليد التي يدكراته في المدعى عليه ولا يطالبه به فإذا جحد المدعى  
سأله القاضي المدعى عليه فإن اعترفه أو أقام المدعى بيته قضى عليه  
ولا يستحق فإن حلفا انقضت الخصومة حتى تقوم البينة وإن حلف  
يقض عليه بالكل أو أن يقض عليه أول ما حلف به إن لم يرض عليه  
اليمين ثلثاً ثم يقضى بالتكليف بيته بقوله لا اهلنك بالسكوت إلا أن يكونا بنفسه  
به الخمر أو طرقت ولا يرد اليمين على المدعى وإن قال البينة حاضرة  
والنصر وطلب اليمين خصم لم يستحقه ويأخذ منه كغيلة بنفسه ثلثة  
أيام والأبلا منه وإن كان ضميماً يلا شهده عقاراً بمجلس القاطن ولا

195